

المحاضرة (1)

مقدمة

المال زينة الحياة الدنيا، والاقتصاد قوام المجتمعات البشرية من الناحية المادية إذ به يتحقق للناس ما يسعون إليه من الغذاء والمسكن والكساء، وسائر ما يحتاجون إليه من ضرورات مظاهر الحياة، وبه تنقي الأمم من رياح الفقر والتخلف والضعف، والتعرض للامتهان والاستغلال.

ولذا أولى الإسلام المال والاقتصاد عناية بالغة، فهما عصب الحياة وعماد القوة المادية وهذه لا بد منها ليتوافر للمسلمين القوة الكاملة التي دعا القرآن الكريم إلى إعدادها دفاعاً عن الحق.

وأشار القرآن الكريم إلى المال والاقتصاد في آيات كثيرة، إذ ورد المال بصريح اللفظ ستاً وثمانين مرة، وذاد على هذا العدد في آيات البيع والشراء والزراعة والصناعة وتحريم الإسراف والتقتير والكنز والربا وتطفيف الكيل والميزان والموارث والحدود والكفارات.

والإسلام بمبادئه يقف حارساً للمال يحفظه ويدفعه عن المستهترين والغاصبين والذين لا يقدرنه قدره، ويضعونه في غير مواضعه، وكذلك الذين يستعبدهم المال فيطغيهم ويحملهم على انتهاك المحرمات ليظل المال وسيلة للحياة، وسيلة لخير الإنسان وسعادته في الدارين.

تعريف النظام الاقتصادي الإسلامي :

ألاً : مفهوم الاقتصاد في اللغة والاصطلاح الشرعي :

الاقتصاد لغة هو : التوسط والاعتدال واستقامة الطريق قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾

(لقمان: ١٩)

وهدف علم الاقتصاد الإسلامي وجوهه هو التوسط والاعتدال في الأشياء قَالَ تَعَالَى:

﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ (الفرقان: ٦٧)

تعريفه اصطلاحاً :

هو مجموعة الأحكام والسياسات الشرعية التي يقوم عليها المال وتصرف الإنسان فيه.

- ويقصد بمجموعة الأحكام : الحكم الشرعي وهو ما نص عليه الشارع مما يتعلق بأحكام المكلفين على وجه الطلب والتخيير (الأحكام التكاليفية الخمسة وهي الوجوب والندب والحرمة والكراهة والإباحة) .
- والسياسات الشرعية هي : ما يفعله ولي الأمر أو تسنه الدولة من نظم .
- ويقصد بما يقوم عليه المال : ما له منفعة مقصودة مباحة وله قيمة ما دية بين الناس .
- وتصرف الناس فيه : أي تصرف الإنسان في المال كإنفاقه أو بيعه ونحو ذلك من سائر التصرفات المالية

العلاقة بين النظام الاقتصادي الإسلامي وفقه المعاملات:

فقه المعاملات: هو أحد فروع علم الفقه.
ويقصد بعلم الفقه: العلم الذي يهتم بدراسة الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية، ويشمل:

١. أحكام العبادات (فقه العبادات) وهي : الطهارة والصلاة والزكاة والصوم والحج.
٢. أحكام المعاملات المالية (فقه المعاملات المالية) .
٣. وأحكام النكاح والطلاق .
٤. وأحكام الجنائيات والحدود وغيرها.

والنظام الاقتصادي الإسلامي له صلة وثيقة بعلم الفقه، ولكن ثمة فروق بينهما منها:

فقه المعاملات	النظام الاقتصادي الإسلامي
أما فقه المعاملات فهو خاص ببحث المعاملات المالية بين الأفراد والمجتمعات والدول.	١. النظام الاقتصادي الإسلامي أعم وأشمل من فقه المعاملات المالية، فالنظام الاقتصادي يشمل فقه المعاملات، ويشمل النظام المالي للدولة، إضافة إلى الجانب العقدي.

<p>أما فقه المعاملات فيدرس فيه الأحكام الشرعية العملية في التعامل المالي بين الأفراد والمجتمعات على وجه التفصيل.</p>	<p>٢. النظام الاقتصادي الإسلامي يدرس النظريات العامة المرتبطة بالمال والعلاقات المالية كالملكية والحرية الاقتصادية والتكافل المالي الاجتماعي وغيرها</p>
<p>أما فقه المعاملات يوجد فيه تفاوت إلا أنه أقل من التفاوت بين الأنظمة الاقتصادية .</p>	<p>٣. النظام الاقتصادي تتفاوت فيه المجتمعات والحضارات تبعاً لمبادئها التي تؤمن بها .</p>

العلاقة بين النظام الاقتصادي الإسلامي وعلم الاقتصاد :

علم الاقتصاد (الاقتصاد التحليلي) هو أحد العلوم الاجتماعية التي تهتم بدراسة الكيفية التي يتم بها توزيع الموارد الاقتصادية على الحاجات والرغبات الإنسانية، وذلك بقصد مساعدة الأفراد والمجتمع على الاختيار بين البدائل المتعددة بغرض تحقيق أقصى منفعة أو عائد ممكن.

من الفروق بين النظام الاقتصادي الإسلامي وعلم الاقتصاد:

علم الاقتصاد	النظام الاقتصادي الإسلامي
<p>قائم على دراسة الظواهر الاقتصادية وتفسير أحداثها على أساس الاستقراء والملاحظة والاستنتاج العلمي</p>	<p>١. لا يقوم على تفسير الحياة الاقتصادية وأحداثها</p>
<p>لا يتأثر بفكرة العدالة لأنها ليست فكرة قابلة للقياس بالأساليب المادية.</p>	<p>٢. يتأثر بعوامل غير اقتصادية لتأثره بمفهوم العدالة الاجتماعية فلكل نظام فكرته المستقلة عن العدالة.</p>

